العنف والنساء في المجتمع اليمني

الجزء الأول

العنف ضد النساء وثقافة وتقاليد المجتمع اليمني

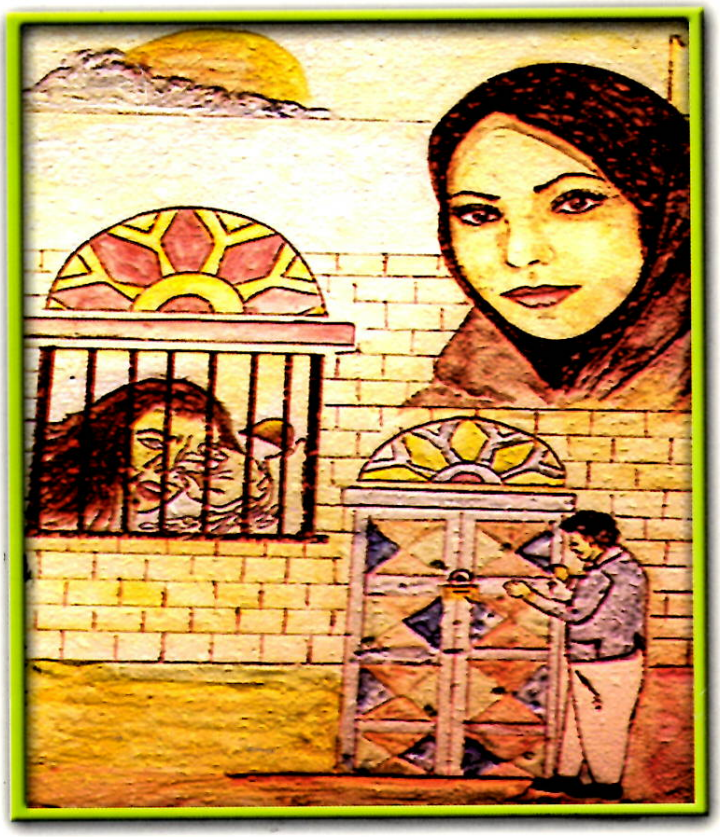

العُنف ضد النساء وثقافة وتقاليد المجتمع اليمني

تحـريـر

د . إلهـام محمد عبد الملك المتوكـل أ . إنطـلاق محمد عبد الملك المتوكـل

لوحة الغلاف

المرشدة . إبتسام حسن محمد

المراجعة اللغوية

تحسين قـدوري

" الآراء الوارده في أوراق السلسلة تعبر عن رأي معديها "

المحتويـــــــــات

أوكسفام بريطانيا 7

المقدمة 9

العنف ضد النساء وثقافة وتقاليد المجتمع اليمني 17

العنف ضد المرأة في الثقافة اليمنية 21
أ . د . قايد الشرجبي

العنف وثقافة المجتمع اليمني 27
د . عادل الشرجبي

تأثير العادات والتقاليد السلبية في تكريس العنف ضد المرأة 34
د . محمود جمال محمد

العنف الإعلامي ضد النساء 44
أ . رجاء عبدالله المصعبي

الإعلام والوعي القضائي بقضايا المرأة 47
فتحية عبد الواسع

العنف وأثاره المنعكسة على المرأة والإسرة 55
أ . شفيقة علي فهمان

توصيات عامة 59

العنف وثقافة المجتمع اليمني

د. عادل الشرجبي

مقدمة

خلال عصر النهضة ومطلع العصر سادت في أوساط مؤرخي الحضارات والفلاسفة والمفكرين الإجتماعيين والسياسيين فكرة مؤداها أن تطور البشرية هو في المقام الأول تطور في المعرفة ، وأن تطور المعرفة يمكن الأنسان من السيطرة على بيئته الإجتماعية والطبيعية ، ومن ثم تخليه التدريجي عن إستخدام العنف في التعامل مع الطبيعة والمجتمع ، واستبداله بأساليب عقلية ومعرفية غير عنيفه . فقد آمن "فرنسيس بيكون" بالتقدم اللانهائي للمعرفة الأنسانية ، وآمن "ديكارت" بأن تقدم الأنسان هو سعي لتحقيق الكمال ، وفي نفس الاتجاه سارت أفكار "بسكال" و "لبينتر" كما كانت أفكار منظرو العقد الإجتماعي (هوبز ، لوك وروسو) تعبيراً صادقاً عن هذا الإتجاه ، حيث يرون أن القانون الأساسي الذي كان سائداً في مجتمعات ما قبل الدولة وهو قانون العنف ، أو كما أسموه حالة حرب الكل ضد الكل ، وأن تطور المجتمعات أدى إلى قناعة الأفراد بالإتفاق على عقد إجتماعي ، يتنازل بموجبه الأفراد عن بعض حرياتهم لصالح مؤسسة إجتماعية هي الدولة ، والتي من أولى مهامها إحتكار حق إستخدام العنف القانوني ، وتحقيق حالة الاستقرار والسلام في المجتمع وتطبيق القانون .

كتب كوندرسيه في كتابه "مخطط تاريخي لتقدم العقل البشري " الذي أنجزه عام 1974م . " إن آمالنا عن الحالة المستقبلية للنوع البشري يمكن تلخيصها في هذه النقاط الثلاث الرئيسة : القضاء علي عدم المساواة بين الدول ، وتقدم فكرة المساواة بين أفراد الشعب الواحد ، وأخيراً التحسن الخلقي للإنسان" [1]. لقد كان كوندرسيه يعتقد إعتقاداً راسخاً أن إنسان المستقبل سيكون أسعد وأكثر ذكاء من إنسان أواخر القرن الثامن عشر ، وأن الفيلسوف الذي كان يتألم آنذاك من الأخطاء والجرائم وأنواع المظالم سوف يجد العزاء في مشهد لوحة البشرية المستقبلية التي ستكون متحررة من كل تلك القيود [2].

إن تنبؤات مفكري عصر النهضة المتعلقة بتراجع العنف لم تتحقق ، بل على العكس تماماً فقد تزايدت معدلات العنف وتعددت أشكاله ، فقد شهد القرن العشرون عدداً كبيراً من الحروب أزهقت خلالها من الأرواح ما يفوق عدد الأرواح التي أزهقت خلال كل الحروب السابقة التي شهدتها البشرية عبر تاريخها . " إن أدوات العنف قد تطورت تقنياً إلى درجة لم يعد من الممكن معها القول بأن ثمة غاية سياسية تتناسب مع قدراتها التدميرية " [3]، فضلاً عن ذلك فإن العنف الذي شهدته البشرية خلال القرن العشرين - وما زال سائداً في القرن الحادي والعشرين - يتخذ طابعاً جديداً مفارقاً ، لا يستطيع أن يغفله الأخلاقي الذي يتأمل في السلوك الإنساني ، ولا السياسي الذي يدعي توجيهه . قد لا يكون الطابع الجديد للعنف المعاصر في قدرته الكثيفة على الظلم الخبيث والمغفل ، أي تلك القابلية على قهر الكائن البشري ، بل في جمعه بين الظلم والإذلال . فضلاً عن ذلك فإن العنف في القرن العشرين متعدد الأنماط والأشكال ، فإذا كان العنف والعنف المضاد في العالم الثالث يرجع في المقام الأول إلى غياب الشرعية والعقلانية والديمقراطية . فإن العنف في المجتمعات المتقدمة يرجع إلى هيمنة العقلانية على مختلف جوانب الحياه ، والتي تسعى إلى فرض التنظيم والرقابة والسيطرة على الجماعات البشرية مُغلفة أبعاداً عميقة في الكائن البشري [4]. لذلك فقد وصف الكاتب التشيكي كوهوت ، العصر الراهن : بأنه

عصر القردة الموغلة في التمدن[5].

تأسيساً على ما تقدم فإن العنف ليس فعلاً عاطفياً فردياً يتراجع كلما تقدمت قدرة الإنسان على السيطرة على عواطفه ، وكلما إتسم سلوكه بالعقلانية ، بل هو إفراز للبنية الثقافية للمجتمع فالبنية الثقافية ومنظومة القيم الإجتماعية السائدة هي التي تحدد منشأه وأشكاله ومغزاه . لذلك فإن إدانة العنف بإعتباره مناقضاً لثوابت العقل الإنساني ولطبيعة الإنسان العاقلة ومنافياً للأخلاق البشرية ، وهو أمر غير علمي وغير واقعي ، فالتعامل العلمي والواقعي مع ظاهرة العنف يتطلب إبتداء تحليل البنية الثقافية للمجتمع ، بهدف الكشف عن مصادر العنف فيها ، وطبيعة إنعكاسه على العلاقات الإجتماعية والسياسية بين القوى الإجتماعية والسياسية المختلفة في المجتمع وعلى سلوك الأفراد في حياتهم اليومية وعلاقتهم الشخصية والأسرية . هذا هو ما نحاوله في هذه الورقة . غير أن مفهوم الثقافة يعد واحداً من أكثر المفهومات السوسيولوجية مدعاة للإختلاف حول دلالاته بين المفكرين والباحثين الإجتماعيين ، لذلك فإنني سوف أبدأ هذه الورقه بتقديم تعريف لما أعنيه بمصطلح الثقافة ، بهدف خلق فهم مشترك لهذا المصطلح .

أولاً : ما هي الثقافة وما هو العنف

تتسم المفهومات المستخدمة في العلوم الإجتماعية بتعدد وإختلاف دلالاتها ، يمثل ذلك أهم أسباب الإختلافات الفكرية ، لذلك نحاول هنا أن نعرف المفهومين الرئيسين في هذه الورقة وهما مفهوم الثقافة ومفهوم العنف .

مفهوم الثقافة

على الرغم من تعدد مدلولات مصطلح الثقافة[6] .فإننا في هذه الورقة سوف نأخذ بالتوجيهات الأثنروبولوجية في تعريف الثقافة والتي تنظر إلى الثقافة بإعتبارها مركب من الأفكار والمعتقدات والقيم والمعايير المقبولة إجتماعياً كأطر مرجعية لضبط وتقويم سلوك الأفراد والجماعات في المجتمع ، وعلاقات بعضهم بالبعض الآخر سواء على المستويات الثنائية أو على مستوى التنظيمات والمؤسسات الإجتماعية .

تشكل الثقافة ضمن النسق الإجتماعي العام نسقاً فرعياً متميزاً ومستقلاً لكنه يتفاعل مع بقية الإنسان الفرعية الأخرى ويتطور معها وبها ، وتقوم الثقافة بتكوين جملة الطرائق والمعايير التي تحكم رؤية الإنسان للواقع ، لذلك فإن الثقافة هي مجموع القيم والقواعد والأعراف والتقاليد والخطط التي تبدع وتنظم الدلالات العقلية والروحية والحسية ، وتعمل على الحفاظ على توازن النسق الإجتماعي وإستقراره ووحدته وتوحيد الأنساق الفرعية للنسق الإجتماعي عن طريق توحيد الأنماط العقلية التي تحكمها ، فالثقافة تغذي الأنساق الفرعية للنسق الإجتماعي بقيم مماثلة فتخلق نسيجاً إجتماعيا واحداً قادراً على إعادة إنتاج نفسه . لذلك فإن الثقافة في الحقيقة ليست إلا المجتمع نفسه وقد أصبح مظهراً أو وعياً ، وهذا الوعي هو في ذات الوقت وعي للذات[7].

تحدد الثقافة معنى الخير والشر ، وتخلق شعورا أخلاقياً أو ضميراً يقوم لدى كل فرد بتنظيم المعايير المقبولة لسلوكه ، وتحدد مختلف المفاهيم التي تدخل في نطاق التمييز بين المحرم والمباح ودرجاتهما من مفضل ومستحسن ومطلوب ومكروه وواجب وممنوع ومسموح[8].

مفهوم العنف

يميل عدد من المفكرين الاجتماعيين والانثروبولوجيين إلى حصر العنف في إطار الأفعال الفيزيقية التي تؤدي إلى أضرار مادية في الأشخاص أو الممتلكات ، يستوي في ذلك المفكرون الاجتماعيون الذين يعتبرون العنف خاصية من خصائص النوع الأنساني متأصلة في طبيعته

Oxfam

البيولوجية والمفكرون الاجتماعيون الذين يعتبرون العنف خاصية ثقافية تشجعه بعض الثقافات وتقاومة أخرى[9]. أما مفهوم العنف كما تستخدمه هذه الورقة فإنه أكثر إتساعاً، ويتطابق مع تعريف ريمون أرون للعنف بإعتباره كل فعل يمثل تدخلاً خطيراً في حرية الآخر وحرمانه من التفكير والرأى والتقرير، وتحويل الآخر إلى وسيلة أو أداة لتحقيق أهدافه دون أن يعامله كعضو حر وكفء[10]. لذلك فإن مفهوم العنف الذي نعتمده هنا يشمل العنف المادي والعنف الرمزي، إن المجتمعات المعاصرة لا سيما الأكثر تطوراً لم تعد تعترف بحق الأفراد في ممارسة العنف المادي، فقد حضرت على الأفراد إستخدام العنف المادي بكل أشكاله إبتداء بضرب الأبناء وأنتهاء بالحرب، فحضرت بعض أشكال العنف المادي حضراً شاملاً، وحصرت حق إستخدام بعضها الآخر على الدولة فقط كالسجن والأعدام ... الخ، لذلك فقد أصبحت كل أشكال العنف المادي التي يمارسها الأفراد والجماعات الإجتماعية أفعالاً محرمة قانوناً، مع ذلك فإن بعض الأفراد في كل المجتمعات لا زالوا يمارسون أفعالاً عنيفة مادياً، غير أن العنف الأكثر إنتشاراً في المجتمعات المعاصرة هو العنف الرمزي، فالعنف الرمزي في معظم الحالات يكتسب شرعية إجتماعية، فأذا كان العنف المادي يمثل شكلاً من أشكال التمرد على منظومة القيم الإجتماعية ويصنف ضمن أعمال الجريمة، في مقابل ذلك فإن العنف الرمزي يمثل شكلاً من أشكال الإمتثال لمنظومة القيم الإجتماعية والثقافة السائدة، وتنظمه المعايير والأعراف والإتجاهات السلوكية.

ثانياً: الثقافة والعنف

يمثل سلوك الأفراد والجماعات في المجتمع، تجسيداً لطبيعة التوجهات الثقافية للمجتمع ومع ذلك فإن سلوك الأفراد والجماعات المختلفة ليست دائماً متطابقة، ويرجع ذلك إلى أن للطبقات والفئات والشرائح الإجتماعية المختلفة في المجتمع ثقافاتها الفرعية التي تميز بعضها عن البعض الآخر، والتي تقترب أو تبتعد عن الثقافة الأساسية للمجتمع أو الثقافة الوطنية، لذلك فإن التوجهات عن الثقافة العامة للمجتمع تتحدد بناء على ثلاثة محددات هي: الإتجاهات العامة للثقافة الوطنية، إتجاهات الثقافات الفرعية، وأخيراً طبيعة العلاقة بين الثقافة الوطنية والثقافات الفرعية. أن طبيعة العلاقات بين الثقافة الوطنية والثقافات الفرعية تحدد في ذات الوقت " شروط التغيير الثقافي ومضاعفاته على التوازنات السياسية والآقتصادية للمجتمع والمقاومات التي يمكن أن تظهر هنا وهناك، ومعنى التغير الثقافي وأثره على التراتب الاجتماعي. إن المنظومات الثقافية تخفي إذاً مواقع اجتماعية سياسية وتكرسها في الوقت نفسه بقدر ما هي انعكاس لها، واحتلال الساحات الثقافية من قبل تيار أو آخر يمنحه ميزات في عملية السيطرة، فبقدر ما يجسد النمط الثقافي طريقه في الحياة فإنه يحمل قيماً سياسية "[11].

تأسيساً على ما تقدم فإن البنى والممارسات الثقافية من جانب والبنى والممارسات السياسية من جانب آخر تمثل كل منها سبباً ونتيجة للآخر، في ذات الوقت فإن العنف يمثل خاصية ثقافية، فبعض الثقافات تمثل بيئة ملائمة لإنتشار العنف، وبعضها الآخر تستطيع إبتكار آليات لإمتصاص العنف في المجتمع.

في الوقت الذي يمثل العنف خاصية ثقافية فإنه في الوقت ذاته يمثل خاصية سياسية، فدرجة إنتشاره تتوقف على طبيعة بناء القوة وتوزيع السلطة في المجتمع، أي أن العنف والثقافة والسلطة في أي مجتمع عمليات إجتماعية تتحدد كل واحدة منها وفقاً لطبيعة العمليتين الأخريين. لذلك فإن منهجيتنا لتحليل العنف تركز على تحليل البنى الثقافية وطبيعة بناء القوة وتوزيع السلطة في المجتمع، وهو كما نعتقد منهج ملائم وناجح لتحليل العنف بشكل عام والعنف الموجه ضد المرأة بشكل خاص، فهو يتوأم مع الإتجاهات الحديثة في دراسة أوضاع المرأة، المستندة على تحليلات النوع الإجتماعي من خلال البحث عن

الأساس التاريخي والثقافي لعلاقة اللامساواة الإجتماعية بين الجنسين ، فما هي ملامح الثقافات وبناءات القوة الملائمة بإنتشار العنف ؟ أو بمعنى أخر ما هي ملامح ثقافة العنف ؟ هذا ما نحاول إيضاحه فيما يلي :-

1) الثقافات التي تميل إلى تركيز السلطة : فيسود العنف في المجتمعات التي تتسم بناها بتركز السلطة سواء على مستوى العائلة أو على مستوى المنظمات الإجتماعية والسياسية والأقتصادية والثقافية ، نلاحظ على مستوى الحياة الخاصة والعامة أن البنى التي تحتكر فيها السلطة وحق إتخاذ القرارات من قبل شخص أو مجموعة من الأشخاص هي بنى معرضة دائماً لأشكال مختلفة من العنف ، فالعائلات التي لا تسمح لأفرادها بالتعبير بحرية عن مواقفهم وإتجاهاتهم وآرائهم وكذلك الحكومات ، فإن الأفراد لا يجدون غير الأساليب العنيفة ، لذلك فإن علماء الساسة المعاصرين يعتبرون الإدارة المحلية أحد آليات تخفيف العنف السياسي .

2) الثقافات التي تسودها أشكال من اللامساواة الإجتماعية والأقتصادية : إن المجتمعات التي تفشل في وضع برامج وسياسات وخطط وإستراتيجيات تحقق العدالة الاجتماعية وتقضي على أشكال اللامساواة المختلفة ، تكون أكثر عرضة لإنتشار العنف من المجتمعات التي تحقق درجة عالية من العدالة الإجتماعية .

3) الثقافات التي يعتمد فيها التقويم الإجتماعي على أسس سلالية أو وراثية : تسود هذه التوجهات الثقافية في المجتمعات التقليدية التي تعتمد فيها العلاقات الاجتماعية على الأنتماءات التحتية لا على أساس المواطنة . وتتميز هذه المجتمعات بدرجة عالية من العنف ، فالقارة الأفريقية هي أكثر القارات عنفاً ، يرجع ذلك إلى درجة قوة البناء القبلي فيها مقارنة بغيرها من القارات ، وهيمنة البنى القبلية على البنى السياسية والأقتصادية فالحياة السياسية والأقتصادية في معظم دول آفريقيا رغم إتخاذها شكلاً حداثياً أحياناً مازالت متأثرة بالأنتماءات والتقسيمات القبلية ، ولم تنظم بعد على أساس مبدأ المواطنة . هذا التفسير يدحض التفسيرات العنصرية التقليدية للعنف ، حيث كان علماء النفس الإجتماعي التقليديون يفسرون الخصائص السيكولوجية للأفراد والجماعات تفسيراً عنصرياً ، فيرون مثلا أن الأمريكيين السود أكثر عنفاً من الأمريكيين البيض .

أن عنف الأمريكيين السود من وجهة نظرنا لا يرجع إلى لون بشرتهم أو إلى أنتمائهم السلالي بل يرجع إلى أنتقاص حقوقهم في المواطنة .

4) الثقافات التي تتسم بها السلطة بالفردية وغير المؤسسية : وهذه السمة تمثل محصلة السمات الثلاث السابقة ، فالمجتمعات التي تتركز فيها السلطة بآيدي عدد محدود من الأفراد والتي تسودها أشكال من اللامساواة الإجتماعية ، والتي تستند فيها العلاقات الإجتماعية على أسس القرابة والإنتماءات العرقية والسلالية والقبلية لا على أساس مبدأ المواطنة ، هي مجتمعات تنتشر فيها السلطات الكارزمية وتفتقر إلى السلطات المؤسسية ، إن ممارسة أصحاب السلطة في التنظيمات الإدارية والسياسية والإجتماعية في هذه المجتمعات تخضع للأهواء والرغبات والإرادة والمحسوبية والمجاملة ... الخ ، ولا تخضع للقانون ، هذه المجتمعات يمكن وصفها بإنها مجتمعات العنف المتبادل ، فأصحاب السلطة فيها يمارسون عنفاً تجاه الأفراد والجماعات الذين تشملهم سلطتهم ، هؤلاء الآخيرين لا يجدون مناصاً من إستخدام العنف للحصول على حقوقهم أو لدرء العنف عن أنفسهم .

5) الثقافات المقاومة للتجديد : فالثقافة بطبيعتها منتج اجتماعي ، ولما كان كل مجتمع مكون من طبقات وشرائح وفئات إجتماعية مختلفة فإن الثقافة لا يمكن أن تحقق مصالح كل هذه المجموعات الإجتماعية بدرجات متساوية ، لذلك فإن المجتمع يشهد بشكل دائم عملية صراع

ثقافي ، فالفئات الإجتماعية التي تحقق لها الثقافة القائمة ، أكبر قدر من المصالح تسعى إلى الحفاظ على الثقافة القائمة أما الفئات التي لا تحقق الثقافة القائمة مصالحها وأهدافها فإنها تسعى إلى تغييرها أو تجديدها ، وفي حالات المقاومة الشديدة للتغيير أو التجديد فإن الصراع الثقافي السلمي قد يتحول إلى صراع عنيف .

5) الثقافات الأحادية : إن الثقافات التي ترفض التعدد والإختلاف ثقافات مشجعة لإنتشار العنف ، إن المجتمعات المعاصرة مجتمعات تعددية إجتماعياً ، فهي مجتمعات تتكون من مجموعات طبقية وسياسية وثنية ودينية متنوعة ومختلفة . لذلك فإن هذه المجتمعات يجب أن تكون متعددة ثقافياً ، فالتعددية الإجتماعية تتطلب تعددية ثقافية ، وتحقق التعددية الثقافية يتجسد من خلال تسامح الثقافة الوطنية مع الثقافات المحلية في التعبير عن نفسها ، أما في الحالات التي يتم فيها فرض توجهات الثقافة الوطنية قصراً وعدم السماح بأي قدر من الخصوصية الثقافية للمجموعات الإجتماعية المختلفة ، فإن هذه الأخيرة تميل إلى المقاومة بأشكال عنيفة .

تمثل كل سمة من السمات السابقة سبباً ونتيجة للسمات الأخرى ، فهي كلها مظاهر للثقافة غير الديمقراطية ، التي لا تعترف بالإختلاف والتعددية وتكرس أشكالاً من التمايز واللامساواة القائمة على أساس إجتماعي وإقتصادي وسياسي وعلى أساس النوع الإجتماعي ، لذلك يمكن القول أن الثقافات غير الديمقراطية هي ثقافات عنف .

ثالثاً : المنابع الثقافية للعنف في المجتمع اليمني

إن بحث ودراسة الجوانب الثقافية للعنف في أي مجتمع ،لا يعني أن ثقافة ثقافة عنف ، فالبنى الثقافية تاريخياً تتضمن مكونات تشجع التسامح والأمن والسلام والسكينة ، كما تتضمن مكونات تشجع على العنف بشكليه المادي والرمزي ، وتلعب التحولات والظروف الإقتصادية والسياسية السائدة في المجتمع في فترة زمنية على سيادة قيم التسامح والسلام الإجتماعي ، وفي فترات أخرى على سيادة قيم العنف .

تحتل قيمة الثأر أهمية خاصة في منظومة القيم الإجتماعية للمجتمع اليمني . مع ذلك فقد شهدت السنوات الأخيرة تنامياً متسارعاً في أعمال العنف المادي في المجالات السياسية والإجتماعية فقد شهدت اليمن خلال العقدين الأخيرين عدداً من الصراعات السياسية العنيفة التي وصل بعضها إلى حد قيام حروب أهلية . فضلاً عن تنامي عدد جرائم القتل والإختطاف والحروب القبلية ، يرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى إنتشار الأسلحة وسهولة الحصول عليها ، إذ تشير بعض التقديرات إلى أن هناك (50) مليون قطعة سلاح خارج سيطرة الدولة ويمتلكها الأفراد في اليمن ، بمتوسط (3) قطع لكل مواطن . على الرغم من ذلك فإن توفر أدوات العنف سواء كانت الأسلحة النارية أو غيرها من الأسلحة لا يمثل العامل الوحيد أو حتى الرئيس في تزايد أعمال العنف في المجتمع اليمني ، فقد ساهمت عوامل أخرى في ذلك أهمها : القصور المؤسسي للدولة والذي أثر على قدرتها على تأدية وظائفها ، وقصور التجربة الديمقراطية ، وعدم تفعيل القانون ، وغياب مبدأ المواطنة المتساوية ، وتأثير مراكز القوى ، ويتجلى تأثير هذه العوامل في أعمال العنف التي شهدتها تجربة الإنتخابات المحلية في فبراير (2001) م حيث تشير بعض المصادر إلى سقوط (40) قتيلاً و (80) جريحاً .

على الرغم من أن معدلات العنف المادي قد تزايدت خلال السنوات الأخيرة إلا أنها ما زالت ضمن المعدلات المقبولة والتي لا تصل إلى حد إعتبار المجتمع اليمني واحداً من المجتمعات التي تشهد معدلات عنف مادي عالية ، غير أن هناك تبايناً كبيراً بين معدلات العنف المادي ومؤشرات العنف الرمزي ، فإذا ما أخذ بعين الإعتبار العنف الرمزي فقط ، فإنه يمكن وصف الثقافة اليمنية بأنها ثقافة عنف فهناك أشكال عديدة من العنف

الرمزي التي تمارس ضد الأفراد والجماعات في المجتمع اليمني ، أهمها التهميش الإجتماعي الذي تعانية بعض الشرائح والفئات الإجتماعية في المجتمع اليمني ، كالأخدام وأبناء الخمس والنساء فهذه الفئات تعاني من أشكال عديدة من العنف الرمزي التي تصل إلى حد التدخل في الحقوق الشخصية .

تأسيساً على ما تقدم فإن طبيعة التوجهات الثقافية السائدة في المجتمع تمثل أحد أهم العوامل التي تساعد على إنتشار العنف بشكليه المادي والرمزي ، ونحاول تحديد التوجهات الثقافية التي ساهمت في إنتشار العنف في المجتمع اليمني كالتالي :

1) هيمنة القيم القبلية على البنى الثقافية اليمنية : فالثقافة اليمنية تشكلت تاريخياً من خلال تفاعل عدد من العناصر ، أهم هذه العناصر تتمثل في القيم القبلية ، والثقافة القبلية كما هو معروف تاريخياً ثقافة عنف ، فقد أتسمت المجتمعات القبلية بالصراع الدائم بين القبائل المختلفة ، لذلك فقد كرست البنى القبلية مجموعة من القيم المشجعة لإستخدام الأساليب العنيفة في حل الخلافات ، وأهم هذه القيم قيم الرجولة والقوة والشجاعة والثأر ... إلخ ، الأمر الذي ساهم في إنتشار حالات العنف المادي في المجتمع ، فضلاً عن ذلك فإن البنى القبلية أعاقت تبني الأفراد لقيمه الفردية ، فالروح الجماعية والتضامن القبلي يشجع الإفراد على ممارسة الأفعال العنيفة ، حيث يشعر الفرد بالقوة من خلال قوة القبيلة ، إضافة إلى أن غياب المسؤلية الفردية عن أفعال الأفراد ومشاركة أفراد القبيلة للفرد في تحمل مسؤولية أفعاله يساهم في دفعة نحو إستخدام العنف ، وقد ساهمت طبيعة العلاقة القائمة بين الدولة والقبيلة في تزايد الممارسات العنيفة في المجتمع ، حيث تتمتع المجموعات القبلية في المجتمع اليمني بقدرة كبيرة من التأثير على الدولة ، لذلك فإن القبيلة وفرت حماية ودعماً لأفرادها الذين يمارسون العنف ، إلى جانب مساهمة الثقافة القبلية في تشجيع أنتشار العنف المادي في المجتمع ، فقد ساهمت في إنتشار أشكال عديدة من العنف الرمزي أهمها العنف الموجه ضد النساء ، فالمجتمعات القبلية مجتمعات ذكورية تحتل فيها النساء مكانة إجتماعية متدنية ، ويقمن بأدوار إجتماعية هامشية .

2) التركيب الاجتماعي الجامد : إن المجتمع اليمني بالرغم من التغيرات التي شهدها منذ ستينات هذا القرن ما يزال مجتمعاً تقليدياً تسوده أشكال تقليدية للتقسيم الإجتماعي للعمل ، لذلك فإن تركيبه الإجتماعي تركيب تقليدي جامد ، تنتفي فيه المساواة الإجتماعية ، ويقوم على أسس وراثية ، فيقسم أفراد المجتمع إلى صفوة قبلية ممثلة بالشيوخ والأعيان ثم أفراد القبلية الذين يقسمون بدورهم إلى أغنياء وفقراء ، وآخيراً هناك الفئات المحتقرة التي تتشكل من الأقليات الاثنية بشكل خاص ، وقد ساهمت الثقافة القبلية ومنظومتها القبلية في تعرض هذه الفئات لأشكال متعددة ودائمة من العنف الرمزي ، إلى جانب هذه الفئات فإن المرأة في المجتمع اليمني لاسيما في المناطق القبلية تحتل مكانة إجتماعية أدني من مكانة الرجل ، الأمر الذي جعلها معرضة لعنف رمزي يتشابه مع أشكال العنف الرمزي التي تتعرض لها الفئات الإجتماعية المهمشة . أن أشكال العنف التي تتعرض له الفئات الإجتماعية المختلفة في المجتمع اليمني ، تتوقف على مواقفهم في خارطة توزيع القوة ، وعلي مدى إندماجهم في البنى الإجتماعية أو استبعادهم من المشاركة فيها .

3) العلاقات الاجتماعية والاسرية الأبوية : فبسبب البنى القبلية والتركيب الإجتماعي الجامد ، إتسمت العلاقات الإجتماعية والأسرية بطابع بطرياركي ، الأمر الذي خلق شخصيات تسلطية سواء على مستوى الأسرة أو على مستوى التنظيمات الإجتماعية ، وأصبح كل فرد يمارس عنفاً ضد الأفراد الذين يقعون تحت سيطرته ، لذلك فإن البنى الثقافية وأساليب التنشئة الإجتماعية ساهمت في خلق شخصيات تسلطية جامدة ، ولم

تخلق شخصيات متسامحة أو خلاقة أو ديموقراطية .

4) بطء تغير البنى الثقافية : أن البنى والممارسات الثقافية التي تحدثنا عنها فيما سبق هي بنى وممارسات تقليدية ، وعلى الرغم من أن المجتمع اليمني شهد تغيرات مهمة منذ ستينات القرن الماضي ، ألا أن هذه التغيرات لم تكن من القوة بحيث تعمل على تغيير منظومة القيم الإجتماعية ، يرجع ذلك إلى التطور المشوه للبنى والممارسات الحديثة ، التي تأثرت بأشكال العلاقات والبنى التقليدية أكثر مما أثرت فيها ، فالمؤسسات التعليمية لم تستطيع تطوير بناها وأشكال إدارتها ، فهي مؤسسات غير ديموقراطية ، وتقوم العلاقة فيما بين المعلمين والتلاميذ على أساس عنيف ، الأمر الذي يساهم في تكوين شخصيات عنيفة لدى التلاميذ ، تمارس عنفاً مضاداً تجاه المعلمين ، بل وتمارس عنفاً موجهاً ضد المجتمع في حياتها اليومية ، كذلك المؤسسات السياسية ، فعلى الرغم من أتخاذها شكلاً حديثاً إلا إنها لم تستطع أن تتبنى توجهات ديموقراطية حقيقية ، لذلك فإن الحياة السياسية بشكل عام والممارسات الإنتخابية بشكل خاص شهدت أعمال عنف كثيرة .

5) إستبعاد المرأة من الحياة العامة

6) قصور مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأولية والثانوية وفشلها في تكوين شخصيات تتبنى قيم المساواة والعدالة والحرية والكرامة والمواطنة وحقوق الأنسان .

رابعاً : ما العمل

سبقت الإشارة إلى أن ظاهرة العنف هي ظاهرة ثقافية إجتماعية ، لذلك فإن مكافحتها تقوم بالدرجة الأولى على إعداد وتنفيذ سياسات وبرامج وإستراتيجيات تهدف إلى تغيير أشكال الوعي الإجتماعي القائمة ، وإستبدالها بأشكال وعي إجتماعي ومنظومة أيديولوجية قائمة على الحرية والعدالة والمساواة . ويتحقق ذلك من خلال :

- تكريس مبدأ المواطنة المتساوية .
- تفعيل دور القانون للمجتمع .
- تطوير الموسسات القضائية وضمان إستقلالها .
- نشر التعليم .
- وضع برامج لتخفيف إنتشار الأسلحة .
- وضع برامج لتطوير الأوضاع الإقتصادية للفئات الإجتماعية المهمشة .

خامساً : المراجع والهوامش

1) نقلاً عن كوندرسيه ، مخطط تاريخي لتقدم العقل البشري ، عرض وتلخيص السيد محمد بدوي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، سلسلة تراث الإنسانية ، مهرجان القراءة للجميع (1995) م ، ص (42) .

2) المرجع السابق ، ص (48) .

3) حنة أرندت " في العنف " ترجمة إبراهيم العريس ، دار الساقي ، بيروت (1992) م ، ص (5) .

4) أنظر ، فريق من الإختصاصيين ، المجتمع والعنف ، ترجمة إلياس زحلاوي ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط (2) ، (1985) م ، ص(5) .

5) أنظر ، حنة أرندت ، مرجع سابق ، ص (75) .

6) لمزيد من التوسع حول مفهوم الثقافة أنظر ، عما نويل فاكر شتاين ، الثقافة لمعترك أيديولوجي للنسق العالمي الحديث ، مايك فيدرستون ، ثقافة العولمة ، ترجمة عبد الوهاب علوب ، المجلس الأعلى للثقافة (2000) م ، ص (34) .

7) أنظر برهان غليون ، اغتيال العقل محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة (1990) م ، ص (94.92.68) .

8) المرجع السابق ، ص (68) .

أنظر على سبيل المثال ، مارسيل غوشيه دبيار كالستر ، أصل العنف والدولة ، ترجمة علي حرب ، دار الحداثة ، بيروت (1985) م .

9) نقلاً عن مجموعة من الإختصاصيين ، المجتمع والعنف ، مرجع سابق ، ص (142) .

10) مقتبس بتصرف عن ، برهان غليون ، مرجع سابق ، ص (99) .